

السؤال الموجه إلى صاحب السعادة وزير
المالية والاقتصاد الوطني من سعادة العضو
السيد جمال محمد فخرو بشأن مقدار
الفائض المحقق في موازنة عام ٢٠٠٣م ،
وهل تم استخدامه بالكامل للاحتياطي العام ؟
وما هي توقعات الحكومة للفائض حتى
نهاية عام ٢٠٠٤م؟ ورد سعادة الوزير عليه





الرقم: ١٧/٢٠ - ١٠ - ٢٠٠٤
التاريخ: ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٤م

صاحب السعادة عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر

وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه لصاحب السعادة السيد
عبدالله بن حسن سيف وزير المالية والاقتصاد الوطني والمقدم من سعادة العضو
جمال محمد فخرو.

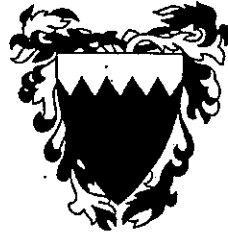
برجاء التفضل باتخاذ اللازم

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،،،

د. فيصل رضي الموسوي

رئيس مجلس الشورى

003



الرقم: ١٧/٢١ - ١٠ - ٢٠٠٤
التاريخ: ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٤م

صاحب السعادة عبدالله بن حسن سيف الموقر
وزير المالية والاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من سعادة العضو جمال محمد فخرو عضو مجلس الشورى، بـرجاء الاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الخصوص .

ولكم خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،،

د. فيصل رضي الموسوي

رئيس مجلس الشورى

سعادة الأخ الكريم الدكتور فيصل رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى
مملكة البحرين

تحية طيبة وبعد

عملاً بأحكام اللائحة الداخلية فأني اكتب لسعادتكم لرفع السؤال التالي لسعادة وزير المالية و الاقتصاد الوطني .

السؤال :

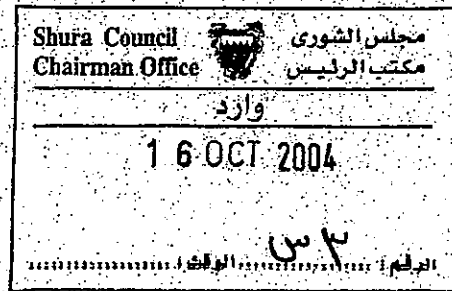
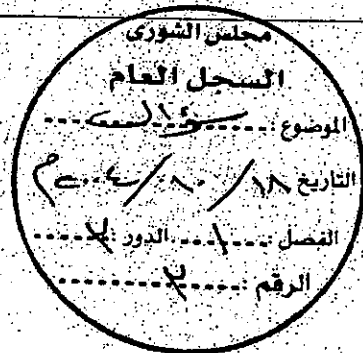
ما مقدار الفائض المحقق في موازنة عام ٢٠٠٣، و هل تم استخدامه أم حوّل بالكامل للاحتياطي العام ؟ و بالمثل كم يبلغ الفائض في الموازنة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ وما هي توقعات الحكومة للفائض حتى نهاية عام ٢٠٠٤ و هل لدى الحكومة النية لاستخدام هذا الفائض لتغطية الدين المحلي أو الخارجي ؟ أم لديها خطط أخرى لاستخدامه ؟ او انها تنوي تحويله بالكامل للاحتياطي العام ؟

و تفضلوا بسعادتكم بقبول فائق التقدير و الاحترام

المخلص

جمال محمد فخرو

البحرين في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤





الرقم : ١١٧٨ / م ش ن / 2004
التاريخ : ٤ نوفمبر 2004م

صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع : اجابة السؤال المقدم من سعادة العضو / جمال محمد فخرو.

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم 17 / 20 - 10 - 2004 المؤرخ 26 نوفمبر 2004م
بشان السؤال المقدم من سعادة العضو المذكور إلى صاحب السعادة وزير المالية
والاقتصاد الوطني حول الفائض في موازنة عام 2003م .

يسرني أن أرفق لسعادتكم الإجابة على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في
هذا الشأن .

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،،

انضم

عبدالعزیز بن محمد الفاضل
وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
2 NOV 2004	
الرقم : ١٣ / ١٧	

نسخة إلى :

صاحب السعادة وزير ديوان رئيس الوزراء.
صاحب السعادة وزير شئون مجلس الوزراء.

00 006

OFFICE OF THE MINISTER

No.

Date



مكتب الوزير

الرقم: أ م / ٣٢ / ٢٠٠٤

التاريخ: ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤

صاحب السعادة الأخ / عبدالعزیز بن محمد الفاضل الموقر
وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو السيد جمال محمد فخرو

أود الإشارة إلى خطاب سعادتكم رقم ١٠٤٧/م ش ن/٢٠٠٤ المؤرخ في
٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤، بشأن السؤال المقدم من سعادة عضو مجلس الشورى المحترم،
بخصوص الفائض في موازنة عام ٢٠٠٣ م.

ويسرني أن أرفق لسعادتكم الرد على هذا السؤال، وذلك دعماً للتعاون بين
السلطتين.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

مفوض

عبدالله بن حسن سيف

وزير المالية والاقتصاد الوطني

مملكة البحرين
وزارة الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب
رقم الوارد: ٤٤٤
التاريخ: ٢١/١١/٢٠٠٤
رقم الملف: ٤٧

00 007

OFFICE OF THE MINISTER

No.

Date



مكتب الوزير

الرقم الق/م/ش/١١/٢٠٠٤

التاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤م

صاحب السعادة الأخ / د. فيصل رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو السيد جمال محمد فخرو

أود الإشارة إلى خطاب سعادة وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب رقم
١٠٤٧/م ش ن/٢٠٠٤ المؤرخ في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤، بشأن السؤال المقدم من
سعادة العضو المحترم، بخصوص الفائض في موازنة عام ٢٠٠٣م.

ويسرني أن أرفق لسعادتك الرد على هذا السؤال، وذلك دعماً للتعاون بين
السلطتين.

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق التحية والاحترام،،،

00 008

مملكة البحرين
وزارة الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب
رقم الوارد
التاريخ ١١/١١/٢٠٠٤
رقم الملف ٢٠٠٤

عبدالله بن حسن سيف

وزير المالية والاقتصاد الوطني

رد على أسئلة عضو مجلس الشورى
سعادة الأخ جمال محمد فخرو الموقر

يسرني إفادة سعادتكم بأن الزيادة التي تمت في الأسعار العالمية للنفط خلال سنة ٢٠٠٣ قد انعكست بشكل إيجابي على وضع ميزانية العام المذكور، حيث بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حوالي ٨٣٦ مليون دينار مقارنة بميزانية قدرت بحوالي ٤٩٠ مليون دينار، أي بزيادة قدرها ٣٤٦ مليون دينار عن المتوقع.

وقد تم إطفاء العجز المقدّر في ميزانية سنة ٢٠٠٣ والبالغ ٣٦٢ مليون دينار بالكامل، بالإضافة إلى تحقيق وفر قدره ١٣,٦ مليون دينار حول إلى الاحتياطي العام للدولة، وذلك وفقا لم ورد في الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠٣.

أما فيما يخص استفسار سعادتكم عن الفائض في الميزانية حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤م، فإن هذه الوزارة تحرص على تقديم البيانات الصحيحة والمدققة لمجلسكم الموقر، ومن جانب آخر فإن ديوان الرقابة المالية لم يدقق حسابات الفترة المذكورة. إلا أننا وفي إطار التعاون الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية نفيد سعادتكم بأن الإيرادات الفعلية للفترة من يناير حتى سبتمبر ٢٠٠٤م قد بلغت ٦٩٣ مليون دينار. كما أود الإشارة بأن ميزانية الإيرادات النفطية لعام ٢٠٠٤ كانت ٤٩٠ مليون دينار، علما بأن هذه الفوائض سيتم من خلالها إطفاء العجز المتوقع في ميزانية سنة ٢٠٠٤ والبالغ ٣٨٣ مليون دينار.

أما بالنسبة للفائض المتوقع حتى نهاية عام ٢٠٠٤ وكيفية استخدامه، فإن التغيير المستمر في أسعار النفط العالمية يؤثر وبشكل مباشر على أية تقديرات سلاف تقدم لمجلسكم الموقر، لذا فإننا سنقوم وبمجرد إتمام غلق سجلات حسابات سنة ٢٠٠٤ بتزويدكم بالبيانات الفعلية والمدققة المتوقعة للعام الآنف الذكر، وذلك تمشيا مع المادة (٤٩) من قانون الميزانية العامة والتي تلصق "بعد الوزير بيانات مالية موحدة مدققة على أن تتضمن بيانات لجميع الوزارات والجهات الحكومية، والتي تمثل الحساب الختامي عن السنة المالية المنقضية، وتعد هذه البيانات وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وتقدم إلى مجلس الوزراء للنظر فيها وإحالتها إلى مجلس النواب خلال خمسة أشهر من تاريخ إقفال الحسابات السنوية، ويكون اعتماد البيانات المالية الموحدة بقرار يصدر من كل من مجلسي النواب والشورى وينشر في الجريدة الرسمية".

كما يسرني إفادة سعادتك بأن الحكومة الموقرة ستقوم في حالة وجود أية فوائض مالية في عام ٢٠٠٤ بتعزيز الاحتياطي العام للدولة.